أثر تذكير الفعل وتأنيثه في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة

(دراسة تحليلية لنماذج من الأفعال القرآنية)

اعداد

د/ايمان شعبان جودة مرسى البحيرى

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم جامعة الفيوم

المستخلص :

يضـــم هذا البحث دراســـة آثرت أن يكون ميدانها النص القرآني الكريم، محاولًا أن يبحث في الدواعي الدلالية لتذكير الفعل وتأنيثه داخل التركيب اللغوي، وبيان دور الفعل في توجيه المعنى للدلالة على القلة والكثرة، ومســلِّطًا الضــوء على تلك اللمحة الدلالية التي تقودنا إلى الزيادة أو القلة العددية للفاعل، مستنيرًا بآراء اللغويين وإشارات المفسرين؛ لذا اعتمد هذا البحث على جملة من المصادر في الميادين المتصلة بهذا البحث خاصة كتب علوم القرآن.

وجاء البحث في تمهيدٍ تناول حد القلة والكثرة عند النحاة، ومفهوم تذكير وتأنيث الفعل، وعلامات تأنيث الفعل، وحاولتُ من خلال مباحثه الثلاثة عرض نماذج من الأفعال القرآنية وتحليلها بُغية الوقوف على الأثر الدلالي لتذكير الفعل وتأنيثه في الدلالة على القلة والكثرة.

وخلص البحث إلى أن نحاتنا لم يغفلوا ذلك البعد الدلالي حال تذكير الفعل وتأنيثه، ولعل حديثهم عن جواز التذكير والتأنيث مما يُعْتنَى فيه بدلالات الأفعال مع الجموع باعتبار الســياقات المتباينة التي دخلتْ فيها -يعكس وعيًا من لَدُنهم بهذا النوع من الدلالة الذي يُحْتفَى فيه بدلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة.

الكلمات المفتاحية: دلالة، التذكير، التأنيث، القلة، الكثرة.

The Effect of Masculinizing and Feminizing of verbs in Guiding the Meaning to Indicate Scarcity and Abundance

(An Analytical Study of Models from *Quranic* Verbs)

This research includes a study that focuses on the *Quranic* text, attempting to explore the semantic motivations behind the masculinization and feminization of verbs within the linguistic structures. It aims to clarify the role of the verb in guiding the meaning to indicate scarcity or abundance. It also sheds light on the subtle semantic hints that lead us to understand the numerical increase or decrease of the subject. The research is informed by the opinions of the linguists and the insights of *Quranic* interpreter. Therefore, this research relies on a range of sources related to the subject, particularly books on the sciences of the *Holy Quran*.The research starts with an introduction that discusses the concept of scarcity and abundance according to the grammarians, the concept of masculinizing and feminizing of verbs, and the marks of verb feminization. Through its three sections, the research attempts to present and analyze examples of *Quranic* verbs in order to examine the semantic effect of masculinizing and feminizing verbs in indicating scarcity and abundance.The research concludes that our grammarians did not overlook the semantic dimension in case of masculinizing and feminizing the verbs. Besides, their discussion on the permissibility of both masculinization and feminization might have reflected their attention to the meanings of the verbs in relation to plural forms, considering the varying contexts in which they occur. This demonstrates their awareness of this type of meaning, in which the masculinization and feminization of the verb is celebrated for its indication of scarcity and abundance.

Keywords: *Semantics*, *Masculinization*, *Feminization*, *Scarcity*, *Abundance*.

المقدمـــــــــة :

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ وعلى أصحابه وتابعيه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

يتطلع هذا البحث إلى الكشف عن أحد الوظائف الدلالية للفعل في القرآن الكريم تذكيرًا وتأنيثًا، وبيان توجيهه للدلالة على القلة والكثرة.

وإذا كان حقيقٌ بالمرء أنْ يُقرَّ أنَّ المفسرين حاولوا تفسير الآيات التي تباينت فيها صيغة الفعل تذكيرًا وتأنيثًا مع الفاعل المشترك وربطوا دلالة الأبنية على القلة والكثرة بأسباب النزول والسياق الخارجي، واختلاف الأماكن والأشخاص -على حد تعبير الآلوسي[i]-فإنَّ بعض اللغويين والنحويين كانوا على وعيٍ بأهمية ذلك، فكان منهم توجيه تذكير وتأنيث الفعل والتعويل فيه على إرادة المبالغة والتكثير أو التقليل والتحقير استحضارًا وإقرارًا لدلالة الفعل عليه، ولعلَّ حديثهم عن جواز التذكير والتأنيث مما يُعتنَى فيه بدلالات الأفعال مع الجموع باعتبار السياقات المتباينة التي دخلتْ فيها -يعكس وعيًا من لَدُنهم بهذا النوع من الدلالة الذي يُحْتفَى فيه بدلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة.

ولعل الحديث عن دلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة إذا كان الفاعل مجموعًا، وربط ذلك باعتبار السياق -كان أوفر حظًّا في كتب التفاسير منه في الدرس النحوي الذي اعتنى بالتخريجات التي تفسر جواز التذكير تارة والتأنيث تارة أخرى في نصوصٍ فصيحة؛ بُغْيَةَ إحكام وتقنين قواعد الصنعة النحوية، فلجأوا إلى التقدير والتأويل ومن ذلك: تقديرهم حذف مضاف يُذَكَّر على معنى "جمع" عند تذكير الفعل ، ويؤنث على معنى "جماعة" عند تأنيث الفعل[ii]، فاعتنوا بالتركيب النحوي ولجأوا للحذف والتقدير والتأويل والحمل على اللفظ أو المعنى والقول بمراعاة تطابق الأفعال مع سياقها اللغوي الداخلي تذكيرًا وتأنيثا، و...إلخ.

تلك التخريجات والتعليلات التي ساقها النحاة في تعليل جواز تذكير الفعل وتأنيثه مع استقامتها وعظيم فائدتها في ضبط القاعدة إلا أنها أغفلت تلك اللمحة الدلالية التي تقودنا إلى الزيادة أو القلة العددية للفاعل مع أن فحوى كلامهم يشير إلى أنهم أرادوا بتأويل الجمع العدد القليل وبتأويل الجماعة العدد الكثير.

ويلحظ أن الحديث عن دلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة كان حاضرًا في الدرس النحوي الكوفي؛ إذ كانوا الأقرب إلى تلمُّس دلالات الفعل داخل التركيب اللغوي، وبيان توجيهه للدلالة على القلة والكثرة، فهذا الفراء ينص على دور الفعل في إثبات الكثرة والقلة عندما نظر إلى دلالة الفعل حال تذكيره مع لفظة النساء في قوله تعالى: ﴿**لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ**﴾ [الأحزاب:٥٢]، فقال: «اجتمعت القراء على (لا يحل) بالياء. وذلك أن المعنى: لا يحل لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل. ولو كان المعنى للنساء جميعا لكان التأنيث أجود في العربية»[iii]، وينسب ابن الأنباري هذا المذهب للكسائي بقوله: «وتذكير الفعل يدل على القلة، وإلى هذا كان يذهب الكسائي»[iv]، كما عزاه إلى ثعلب في قوله: «سمعت أبا العباس يقول: إنما خصوا فعل الجمع القليل بالتذكير، وفعل الجمع الكثير بالتأنيث؛ لأن القليل قبل الكثير؛ كما أن المذكر قبل المؤنث، فجعلوا للقليل التذكير؛ لأنه يشاكله، وجعلوا للكثير التأنيث؛ لأنه يشاكله»[v]، وهو مذهب ابن الأنباري بدليل قوله: «فإذا كان الجمع يقع على القليل والكثير بلفظ واحد ذَكَّرت الفعل إذا أردت القليل، وأنثته إذا أردت الكثير، فتقول -إذا أردت القليل-: هدم الأخبية في جمع الخباء، وإذا أردت الكثير قلت: هدمت الأخبية فافهم ما وصفت لك، وقس عليه»[vi]، وقوله في

موضع آخر من كتابه: «الهندات يقمن، والزينبات يجلسن في القلة، والهنود تقوم، والزيانب تجلس في الكثرة»[vii].

وإلى مذهبهم أشار ابن خالويه بقوله: «والعرب تقول: قام الجواري إذا كنّ قليلات، وقامت؛ إذا كنّ كثيرات. وهذا مذهب الكوفيين، فقيل لثعلب: لم ذكّر إذا كان قليلا؟ فقال: لأنّ القليل قبل الكثير، كما أنّ المذكّر قبل المؤنث فجعلوه الأول للأول»[viii]، وكذلك فعل ابن زنجلة حيث قال: «والعرب تذكر فعل المؤنث إذا كان قليلا كقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ ولم يقل انسلخت، وقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ولم يقل وقالت، قال ابن الأنباري: سألت ثعلبا لم صار ذلك كذلك، فقال: لأن الجمع القليل قبل الكثير والمذكر قبل المؤنث، فحمل الأول على الأول»[ix]، وفي شرح المفصل لابن يعيش: «والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة، والتأنيث للقلة»[x].

وبسببٍ من هذا لعله يحق للباحث القول: إن دلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة والكثرة تناثر الحديث عنها في كتب المفسرين، وتمثَّل اهتمامهم بها بين تلميحٍ أو إشارة تُنْبِئُ أنهم لم يكونوا بمنأى عن الاعتداد بها، وبأثرها في بيان المعنى الدلالي وتوجيهه، إلا أن الكوفيين كانوا الأقرب في تقرير هذه الدلالة والنص عليها.

والباحث إذ يتعرض لهذه الدلالة يطمح إلى إبراز وجه من أوجه الإعجاز القرآني في جانب نظمه واستعمال ألفاظه، والتثبت من حقيقة تلك الدلالة التي نسبها ابن يعيش للكوفيين من خلال دراسة تحليلية دلالية لسياق بعض الآيات التي ورد فيها الجمع المسند إلى الفعل اتكالًا على تصريحات النحاة وإشارات البلاغيين والمفسرين، وبيان دور الفعل في توجيه المعنى الدلالي للقلة أو الكثرة.

وقد عالج الباحثون في دراسات سابقة ظاهرة التذكير والتأنيث في الأفعال، ولعل أوفى هذه الدراسات بحث بعنوان (تذكير الأفعال المضارعة وتأنيثها في القراءات القرآنية دراسة في الأسباب والدلالة)، للدكتور علي بن علي بن حسين غزوان، صدر عن مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد (١٩)، العدد (١)، ٢٠٢٤م. تتبع فيه الباحث الأفعال المضارعة التي اختلف فيها القراء بين التذكير والتأنيث، ولم يخرج فيما ذكره من الأسباب والدلالة عما ذكره النحاة من توجيهات خلت من الإشارة إلى دلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة أو الكثرة، واكتفى في تعليل اختلاف القراءات بين تذكير الفعل وتأنيثه بالقول عما ذكره النحاة كقولهم بالفصل بين الفاعل ومرفوعه، أو الحمل على اللفظ أو المعنى، أو للمناسبة مع الأفعال الأخرى الواردة بعده في النص، أو تأويل معنى الجمع حال تذكيره وتأويل معنى الجماعة حالة تأنيثه وغير ذلك.

وبحث بعنوان (أثر توجيه المعنى في تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات القرآنية)، للدكتور مهدي حمد مصطفى صدر عن مجلة كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، المجلد (٨)، العدد (٦)، ٢٠٢٤م. واشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين، تناول الأول منهما وجوب وجواز تذكير الفعل وتأنيثه في العربية. وتطرق المبحث الثاني إلى جواز تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات القرآنية، وتناول فيه التوجيهات التي فسر بها النحاة جواز التذكير والتأنيث دون أن يتطرق لدلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة أو الكثرة.

وبحث بعنوان (أسرار العدول عن التأنيث إلى التذكير في القرآن الكريم وأثرها في إبراز الإعجاز البياني للقرآن)، للدكتور عبد المحسن أحمد محمد، صدر عن مجلة كلية أصول الدين والدعوة، جامعة

الأزهر – فرع أسيوط، العدد (٣٩)، ٢٠٢١م. اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وستة عشر مطلبًا، خصَّ منها المطلب الرابع عشر المعنون بـ (ورود اللفظ على صيغة جمع القلة) بصفحتين تناول في إحداهما الحديث عن دلالة تذكير الفعل على القلة.

كما تعرض لدلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة أو الكثرة الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي في بحثه الموسوم بـ (القلة والكثرة في القرآن الكريم دراسة تحليلية دلالية)، صدر عن مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد (١٢٩)، ٢٠١٩م. وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، عَنْوَنَ الباحث الفصل الأول منها بـ"جمع التكسير والجمع السالم" متحدثًا فيه عن جموع التكسير التي يكون لها جمعان، أحدهما للقلة والآخر للكثرة، وكذلك الكلمات التي يكون لها جمعان أحدهما سالم والآخر تكسير، وتناول الفصل الثاني صور الإفراد والجمع في القرآن الكريم، بينما خص الفصل الثالث بالحديث عن دلالة التذكير والتأنيث في الفعل والضمير، ومثَّل فيها الباحث لبعض الأمثلة التي تتناول دلالة التذكير والتأنيث في الفعل فيما يقرب من صفحتين.

وبحث بعنوان (الفعل بين التذكير والتأنيث في القرآن الكريم عند النحاة والمفسرين ومعربي القرآن دراسة وصفية تحليلية)، للدكتور عزت توفيق الجريتلي، صدر عن مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، العدد (١٧)، ٢٠١٨م. اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول، جاء فيه الفصل الثالث بـعنوان (الفعل بين التذكير والتأنيث في القرآن الكريم) واقتصر فيه على عرض آراء النحاة والمفسرين ومعربي القرآن في نماذج قرآنية مختارة ورد فيها الفعل بالتذكير تارة وبالتأنيث تارة أخرى ولم يُشِر في واحدٍ منها إلى الحديث عن دلالة الفعل على القلة أو الكثرة.

ورسالة ماجستير للباحثة أرياف غازي خليفة بعنوان (تحول البنى النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهات في القرآن الكريم)، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١م. وفيه أشارت الباحثة -في مبحث من أحد فصوله الخمسة- إلى دلالة شواهد التحول النحوي بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهات، مطبقة على سبعة عشر شاهدًا قرآنيًّا، لم تشر فيهم الباحثة إلى دلالة تذكير الفعل وتأنيثه على القلة أو الكثرة سوى في شاهد واحد.

ولهذه الدراسات السابقة مكانتها، وقد استفدتُ منها، كما أفدتُ من الدراسات التي تناولت تذكير الفعل أو تأنيثه، ومن ثم تعرضتْ لدلالاتهما.

ويأتي هذا البحث في تمهيدٍ يتناول عرضًا موجزًا لحد القلة والكثرة عند النحاة، ومفهوم تذكير وتأنيث الفعل، وعلامات تأنيث الفعل، ويأتي الحديث عن دلالة الفعل على القلة والكثرة في ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع السالم، والمبحث الثاني: تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع التكسير، والمبحث الثالث: تذكير الفعل وتأنيثه مع شبه الجمع، ويتضمن مطلبين، الأول: اسم الجمع، والثاني: اسم الجنس الجمعي، وكنت في كل مبحث أستشهد بآياتٍ ورد فيها هذا النوع من الجمع كأمثلة عليه، وليس استيعابًا لكل الآيات التي ورد بها خشية الإطالة، ثم أنقل ما أورده علماء التفسير ومعاني القرآن من إشاراتٍ دلاليةٍ تُعين في توجيه دلالة الفعل على القلة أو الكثرة، وفي الخاتمة أوجزت نتائج البحث، وتلتها قائمة المصادر والمراجع.

وكان منهج البحث وصفيًّا تحليليًّا حسب ما اقتضته طبيعة الموضوع.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث:

١- الحذر في التعامل مع النص القرآني، من خلال الرجوع إلى كتب التفاسير، ومعاني القرآن بغرض الوقوف على سياقه.

٢- اختلاف جمهرة المفسرين في أسباب النزول أوقعني في إشكالية تحديد دلالات بعض التراكيب؛ مما صعَّب اختيار النماذج قصد تحليلها، والوقوف على جوانبها الدلالية.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

*****

التمهيد

حد القلة والكثرة عند النحاة:

هي من المسائل الخلافية بين علماء العربية، فلم يتفقوا فيها سوى على بداية جمع القلة ونهاية جمع الكثرة؛ إذ اتفقوا على أن بداية جمع القلة هي الثلاثة ولا نهاية لجمع الكثرة، واختلفوا فيما سوى ذلك؛ فقيل في منتهى القلة إنها تنتهي بالعشرة ضمنًا، وهو رأي جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه[xi]، والمبرد[xii] وابن السراج[xiii]، وغيرهم[xiv]، ورأى آخرون أن التسعة منتهى جمع القلة، يقول الزجاجي في معرض حديثه عن جموع القلة: «هذه الأمثلة واقعة على أقل العدد، وهو ما دون العشرة»[xv].

كما اختلفوا أيضًا في حد بداية الكثرة فقيل: إن «العشرة فما دون للقلة، والمائة فما فوقها للكثرة، وما بينهما هو المتوسط»[xvi]، وهو رأي انفرد به ابن الوراق، بينما رأى آخرون أنَّ جمع الكثرة يبدأ من أحد عشر، وعليه جمهور النحاة كابن جني[xvii]، وأبو سهل الهروي[xviii]، والجرجاني[xix] وغيرهم[xx].

وقيل: إنّ الثلاثة أول حَدّ الكثرة[xxi]، ويُعزا هذا القول للتفتازاني إذ نقل عنه الدماميني أنه قال: «جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها، وجمع الكثرة غير مختص، لا أنه مختص بما فوق العشرة»[xxii]، معلقًا بقوله: «وحاصله أن الجمعين متفقان باعتبار المبتدأ مفترقان باعتبار المنتهى، فمبدأ كل منهما الثلاثة، ومنتهى جمع القلة العشرة، ولا نهاية لجمع الكثرة»[xxiii]، وهو ما وصفه الأستاذ عباس حسن بالرأي السديد[xxiv]،كما فرَّق الغلاييني بين ما هو داخل في حد الكثرة بقوله: «جمع الكثرة يبتدئ بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع فتبتدئ بأحد عشر»[xxv].

مفهوم تذكير وتأنيث الفعل:

منذ بداية نشأة العلوم العربية بدأ الاهتمام بالتذكير والتأنيث، ولا سيما في علم النحو الذي حمّلهما أبعادًا دلالية، فهما مرتبطان بتحديد دلالة الجمل ومعانيها ارتباطًا وثيقًا، وتلك الدلالة تختلف باختلاف أجزاء الجملة تذكيرًا وتأنيثًا، ومن ذلك الفعل الذي هو أحد مكوناتها، وعلى الرَّغْمِ من ذلك فقد استبعده أغلب النحاة، وارتأوا أن الفعل لا علاقة له بموضوع التذكير والتأنيث، وأن الفعل بذاته لا يُذَكَّر ولا يُؤَنَّث، وأن الأصل فيه التذكير؛ ولذا فالأفعال من وجهة نظرهم كلها مذكرة معللين ذلك بأمرين:

الأول: أن مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس مذكر، ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ "نعم"، و"بئس"، لانصرفا؛ لأن الأفعال مذكرة.

الثاني: أنها موضوعة للدلالة على نسبة الحدث إلى فاعلها، أو مفعولها في زمن معين، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ، وإنما هي التزام؛ فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث[xxvi].

واستقر الرأي لديهم على أن دلالة علامات التأنيث في الفعل ليس الغرض منها تأنيث الفعل، وعللوا دخول علامات التأنيث فيه للدلالة على تأنيث فاعله أو نائبه، يقول الزمخشري: «ودخولها (أي: التاء) للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث»[xxvii]، ويعلل ابن مالك تلك الدلالة بقوله: «ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث»[xxviii]، وبذلك يكون التأنيث فيه ليس في الأصل مُسْتَحَقًّا له ولا راجِعًا إليه؛ وإنما هو مُرَاعًى به تأنيث فاعله[xxix]، وبسبب من هذا أخضعوا إلحاق علامات تأنيث الفعل لأحوال الفاعل من حيث كونه حقيقيًّا أو مجازيًّا، ومن حيث الإفراد والجمع، ومن حيث اتصاله بالفعل أو انفصاله عنه، وجعلوا للفعل عند إسناده إلى الفاعل حكم خاص به من حيث التذكير والتأنيث في كل حالاته، وقسموه إلى واجب وجائز وممتنع، وحُمِل الكلام في ذلك على اللفظ؛ فلما أوقعهم هذا في إشكال لجأ بعض اللغويين إلى تأويل العدول بين التذكير والتأنيث، فحملوه على المعنى، وجعلوا إثبات التاء في الفعل لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع.

وبإزَاءِ هذا الرأي حول تذكير وتأنيث الفعل نجد بعض اللغويين مَنْ وجَّه تذكير وتأنيث الفعل وعوّل فيه على إرادة المبالغة والتكثير أو التقليل والتحقير، ومن ذلك قولهم: «إذا قل العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فيه أحسن من التاء»[xxx]، وهو نصٌ بالغ الصراحة جهر به الفراء في كتابه "معاني القرآن" مسلطًا الضوء على الدواعي الدلالية لتذكير الفعل وتأنيثه داخل التركيب اللغوي، وبيان توجيهه للدلالة على القلة والكثرة، وبهذا النص الوضيء ربما أستطيع أن أقول إن نحاتنا لم يغفلوا ذلك البعد الدلالي حال تذكير الفعل وتأنيثه، وهو ما سيحاول البحث -إن شاء الله-الوقوف عليه.

علامات تأنيث الفعل:

فضَّل النحاة وضع علامات للدلالة على نوعية المسند إليه وعدده، وإلى هذه الدلالة ذكر ابن الأنباري «أن للمؤنث خمس عشرة علامة: ثمان منها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات»[xxxi].

وأما اللاتي في الأفعال -وهو ما يكترث له البحث-: فتاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي وبها يتصدر الفعل المضارع؛ كقولك: قامت، وتقوم. وياء المخاطبة؛ كقولك: تضربين، واضربي. ونون النسوة؛ كقولك: قمن، وضربن. والكسرة في الحرف المختلط بالفعل الذي قد صار كأنه من الفعل؛ كقولك: قمتِ، وضربتِ، فالكسرة فيه من نوع الياء؛ فلذلك ألزمته الكسرة [xxxii].

*****

المبحث الأول: تذكير الفعل وتأنيثه مع الجمع السالم

جمع السلامة: ما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون، أو بالألف والتاء؛ نحو: مسلمين ومسلمات. وعن دلالة جمع السلامة على الكم قال جمهور النحاة بدلالة الجمع السالم بنوعيه المذكر والمؤنث على القلة؛ إذ يُعزا إلى سيبويه أنه عدَّه من أبنية جمع القلة[xxxiii]، ونصَّ المبرد على أنه لأدنى العدد؛ لأنه علي منهاج التثنية[xxxiv]، ووافقهما الزجاجي[xxxv]، وابن جني [xxxvi]، كما صرح الزمخشري بذلك بقوله: «جمع القلة العشرة فما دونها، ... ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء»[xxxvii]، وعلل

ذلك ابن يعيش بـــ« أنك تفسر به العدد القليل، فتقول: "ثلاثة أفلس"، و"أربعة أجمال"، و... وكذلك الجمع بالواو والنون، والألف والتاء. تقول: "ثلاثة بنين"، و"ثلاث شجرات". فتمييزك بهذه المجموع العدد القليل دليل على ما قلناه»[xxxviii]، ويروي ابن عقيل لأبي الحسن الدباج، بيتين ذكر فيهما أن جمع السلامة مذكَّرًا كان أو مؤنثًا للقلة، وهو قوله: بِأَفْعُلٍ ثمَّ أَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ ... وفِعْلَةٍ تَعْرِفُ الأَدْنَى مِنَ العَدَدِ

وَسَالِمُ الجَمْعِ أَيْضًا دَاخِلٌ مَعَهَا ... فَهَذِهِ الخَمْسُ فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدِ[xxxix]

والظاهر أن كلامهم في الجمع المنكر وإلا فإنَّهم مجمعون على أن جمعَ السلامة متى عُرِّف بأل غير العهدية أو أُضيف عَمَّ[xl]، وقد يفيد الكثرة والاستغراق والعموم.

والحق أن نحاتنا لم يغب عنهم أن القرينة قد تدفع عنه إرادة القلة وتصرفه إلى الكثرة، يقول ابن الأنباري: «واعلم أن كل اسم مؤنث يجمع بالألف والتاء؛ كقولك: هند والهندات، وزينب والزينبات. والألف والتاء لجمع القليل، وربما كانت للكثير»[xli]، وينقل الفيومي عن ابن خروف قوله: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة[xlii]، ويقول الزركشي: «جمع السلامة مذكره ومؤنثه للقلة، فإن استعمل في الكثرة فذلك اتساع»[xliii]، حتى «قيل: بأن جمع السلامة المؤنث والمذكر موضوع للكثرة أو مشترك والمقام يخصصه بها»[xliv].

وعن تذكير الفعل أو تأنيثه مع جموع السلامة ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه جمع المذكر السالم إلا التذكير، فأوجبوا التذكير في نحو قام الزيدون، ووافقهم أبو علي الفارسي، بينما خالف الكوفيون وجوزوا فيه التذكير والتأنيث[xlv].

كما كانت المسألة خلافية أيضًا بين البصريين والكوفيين في الفعل الذي يسند إليه جمع المؤنث السالم، ولكل منهم حجج يستندون إليها؛ فأوجب البصريون تأنيث الفعل المسند إليه جمع المؤنث السالم لما مفرده مؤنث حقيقي، وليس حكم الوجوب هذا ساريا على كل ما جُمع جمعًا مؤنثًا كأن يكون مفرده مؤنثا مجازيًا أو مذكَّرًا حقيقيًّا مختوما بالتاء أو مذكَّرًا مجازيًا، بينما حكم الكوفيون بجواز التذكير والتأنيث، لا فرق عندهم بين ما كان مفرده حقيقيًّا عاقلًا من ذكر أو أنثى وبين ما هو مجازي لا يعقل[xlvi].

ويرى ابن يعيش «أن التأنيث فيه من وجهين: من جهة أن الواحد مؤنث، وهو باق على صيغته، وهو مع ذلك مقدر بالجماعة، والتذكير من جهة واحدة، وهو تقديره بالجمع»[xlvii]، أي أنه سوَّغ تذكيره باعتبار الجمع وتأنيثه باعتبار الجماعة، بينما لم يستحسن ابن الأنباري هذا الاعتبار، إنما علل التذكير فيه للقلة والتأنيث للكثرة قائلا: «تقول في جمع القلة: قام الهندات، وفي جمع الكثرة: قامت الهنود، فتذكر الفعل إذا أردت القلة، وتؤنثه إذا أردت الكثرة»[xlviii].

وفي الذكر الحكيم: ﴿**قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي**﴾ [الكهف:١٠٩] أُسند جمع المؤنث السالم "كلمات" إلى الفعل المؤنث "تنفد"، والذي عليه المفسرون أن الآية مُعْلِمَةٌ بسعة علم الله وكثرة كلماته، وتؤْذِن بأنها غير متناهية لا يحصى لها عددا، يقول الطيبي: «(**قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي**) إشعارٌ بالعلية، وأنها حقيقٌ بأن تكون غير متناهية»[xlix]، وقال النيسابوري: «لا يستفاد من الآية إلا كثرة كلمات الله بحيث لا يضبطها عقول البشر»[l]، وقال الثعالبي: «الآية مُعْلِمَة

باتساع معلوماتِ الله عز وجل، وأنها غير متناهية»[li]، وقال القشيري في تفسيرها: «أي لا تعدّ معاني كلمات الله لأنه لا نهاية لها»[lii].

مجموع هذه الأقوال وغيرها مما يدعم قول ابن الأنباري إن تأنيث الفعل في الآية مع جمع المؤنث السالم يدل على الكثرة، وقد يقال إن هذه الدلالة تتعارض مع دلالة كلمات على جمع القلة، فكيف يدل الفعل معها على الكثرة! فالجواب: إن "كَلِمات" وإن كانت جمع قلة، فقد أفادت هنا الكثرة، لأن جموع القلة إذا عُرفت بالألف واللام غير العهدية، أو أضيفت، عمّت، وصارت لا تخص القليل، فكيف وقد أضيفت إلى اسم الرب، المضاف إلى ضميره ﷺ، فزاد المضاف الأول تفخيمًا والمضاف إليه الثاني تشريفًا.

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر في إحدى الروايتين {أن يَنفَد} بالياء بلفظ التذكير[liii]، وقد يبدو أن في هذا تناقضًا بدلالة الفعل مذكَّرًا على القلة، فيُجاب عنه بأنه قد يكون في ذلك إشارة إلى أن القليل من كلام الله، وهو الكلمات، لا ينفذ، ولو فنيت فى كتابتها الأقلام من كل شجر الأرض، وجفّت في مدّ هذه الأقلام بالمداد كلّ بحار العالم، فكيف بالكثير من كلام الله؛ فناسبت القلة التذكير تنبيهًا على أن ذلك لا يقابل بالقليل فكيف بالكثير[liv].

وفي الذكر الحكيم وردت كلمة "البينات" فاعلًا وفعلها مذكَّرًا في قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ يَهْدِي ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ**﴾ [آل عمران:٨٦]، وقد قيل إنها نزلت في أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ إذ رأوا نعت النبي ﷺ في كتابهم وشهدوا أنه حق؛ ولذا كانوا يستفتحون به على المشركين، فلما بعث من العرب وأنكروه وكفروا به، فعلى ذلك يكون المراد بالبينات التوراة والانجيل، وذكر ابن جرير أن هذا القول الذي قال به الحسن وابن عباس أشبه بظاهر الآية[lv]، وقيل نزلت في الذين ارتدوا بعد إسلامهم فعلى ذلك يكون المراد بالبينات كتاب الله سبحانه ومعجزات رسول الله ﷺ[lvi].

كما جاء الفعل معها مذكَّرًا في قوله عز وجل: ﴿**وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ**﴾ [آل عمران:١٠٥]، قال أكثر المفسرين: هم اليهود والنصارى[lvii]، وعلى ذلك يكون المراد بالبينات التَّوراة والإنجيل[lviii].

وفي سورة غافر: ﴿**قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي**﴾ [غافر:٦٦]، قيل المراد بالبينات القرآن[lix].

وفي تأويل قوله جلَّ ثناؤه -على لسان السحرة مخاطبين فرعون- ﴿**قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ**﴾ [طه:٧٢] قيل: هي اليد والعصا[lx]، وقيل: إنهم رأوا الجنة والنار حين خروا سجدًا، فيكون المراد بالبينات الجنة والنار[lxi]، وفي كلّ ذلك جاءت البينات بمعنى الدَّليل، وتشير إلى الكتب السماوية، أو واحدٍ منها، وفي آية سورة طه قيل المعْنِيُّ بها اليد والعصا، وقيل الجنة والنار، وفي كلٍّ فإن مجيء الفعل معها مذكَّرًا دل على أن البينة المقصودة ذو عدد محدود.

في حين أُنّث الفعل مع الكلمة نفسها "البينات" في الذكر الحكيم في مواطن عديدة منها: ﴿**فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [البقرة:٢٠٩]، ﴿**وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ**﴾ [البقرة:٢١٣]، ﴿**وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ**﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿**ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ**﴾ [النساء:١٥٣]؛ إذ

أشارت الكلمة آنذاك إلى الحجج، والبراهين، والمعجزات أو آيات القرآن المبينة للحق في المعتقد والعمل، والأوامر والنواهي، والحلال والحرام[lxii]، يقول الفخر الرازي: «قوله تعالى: **(مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡكُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ)** يتناول جميع الدلائل العقلية والسمعية، أما الدلائل العقلية فهي الدلائل على الأمور التي تثبت صحة نبوة محمد ﷺ إلا بعد ثبوتها نحو ...، ومثل العلم بالفرق بين المعجزة والسحر، والعلم بدلالة المعجزة على الصدق فكل ذلك من البينات العقلية، وأما البينات السمعية فهي البيان الحاصل بالقرآن والبيان الحاصل بالسنة، فكل هذه البينات داخلة في الآية»[lxiii].

ولما كانت الآيات في مقام التوبيخ والتبكيت أراد الله تعالى أن يزيل عذرهم ويقيم الحجة عليهم، وهو ما يستدعي تذكيرهم بالدلائل والبراهين والمعجزات التي جاءتهم بها رسله وأنبيائه وبما أوضحته الكتب المنزلة، وقد أجملها سبحانه وتعالى في قوله: **﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾**؛ فجاء تأنيث الفعل معها ليدل على كثرتها.

وفي تفسير قوله: **﴿جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾** يقول مقاتل: «ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم يعني من بعد عيسى وموسى، وبينهما ألف نبي، أولهم موسى وآخرهم عيسى، **﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾** يعني العجائب التي كان يصنعها الأنبياء»[lxiv]، ويقول البقاعي: «**﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾** أي الدلائل العقلية والنقلية التي ثبتت بها النبوة التي ثبت بها الكتاب. قال الحرالي: الجامعة لآيات ما في المحسوس وآيات ما في المسموع، فلذلك كانت البينات مكملة لاجتماع شاهديها»[lxv].

وفي قوله عز وجل: **﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ﴾** [الممتحنة:١٠] أسند لفظ "المؤمنات" إلى الفعل "جاء" وأتى الفعل معه مذكَّرًا، وكان تذكيره علامة قلة؛ إذ قيل في سبب نزولها إن النبي ﷺ لما صالح قريشًا يوم الحديبية على أن يرد عليهم مَنْ جاءهم مِن المسلمين، فلما هاجر إليه النساء أبى الله أن يُرددن إلى المشركين، ولقلة عددهن نصت كتب التفاسير على أسمائهن، وإن أُختلف في ذلك، فقيل إنها نزلت في مهاجرة من أهل مكة سماها بعضهم: أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْت عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ[lxvi]، وقيل هي سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةُ[lxvii]، وقيل هي أُمَيْمَةُ بِنْتُ بِشْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ[lxviii]، وهذا يؤكد أن الفعل قد ذُكِّر مع لفظ المؤمنات لدخوله في حد القلة.

ونحو ذلك في قوله تعالى:**﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾** [الممتحنة:١٢]، فقد أخرج الإمام أحمد بسند قوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاءت أميمةُ بنتُ رُقَيْقَة إلى رسول الله ﷺ تبايعُه على الإسلام، فقال: أبايعُك على أن لا تشركي بالله شيئًا، ولا تَسرقي ولا ...»[lxix]، وفي رواية أنها «قالت: أتيت رسول الله ﷺ في نسوة من المسلمين لنبايعه، فقلنا: يا رسول الله، جئنا لنبايعك على أن لا نشرك بالله شيئا، ولا نسرق، ولا ... »[lxx]، فكان في تذكير الفعل "جاء" في الآيتين الكريمتين إشارة إلى القلة العددية المتمثلة في المبايعات في كل مرة؛ ولهذا قال الآلوسي: «والمبايعة وقعت غير مرة، ووقعت في مكة بعد الفتح وفي المدينة»[lxxi].

وللنحاة في تذكير الفعل وتأنيثه مع ضمير جمع المؤنث السالم أقوالٌ ومذاهب، مفادها أن القياس تأنيث الفعل المسند إلى ضميره العائد على جمع المؤنث السالم لغير العاقل، وتجويز الوجهين "التذكير والتأنيث" إن كان مرجع الضمير لجمع العاقلات، وتفضيل جمع الضمير مع العاقل، وإفراده مع غير العاقل، إلا أن ابن الأنباري خصص هذا التفضيل بقوله: «اعلم أن النون علامة جمع المؤنث القليل، والتاء علامة لجمع المؤنث الكثير. تقول في جمع القلة: الهندات قمن، والزينبات جلسن، وتقول في جمع الكثرة: الهنود قامت، والزينبات جلست، وكذلك تقول في المستقبل: الهندات يقمن، والزينبات يجلسن في

القلة، والهنود تقوم، والزيانب تجلس في الكثرة»[lxxii]. ففرق بذلك في الدلالة على القلة والكثرة في جمع العاقلات.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]؛ إذ لم يشمل الحكم سائر المطلقات وإنما اقتصر على الحرة المدخول بها ذات الحيض غير الحامل، يقول السمرقندي: «المراد به الخصوص، لأنه لم يدخل في الآية خمس من المطلقات: الأمة والصغيرة والآيسة والحامل وغير المدخولة»[lxxiii]، ويقول الواحدي: «أراد المطلقات المدخول بهن البالغات غير الحوامل؛ لأن في الآية بيان عدتهن»[lxxiv]، وقد أخرج الحاكم في صحيحه عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةُ الْبَقَرَةِ فِي عِدَدٍ مِنْ عِدَدِ النِّسَاءِ، قَالُوا: قَدْ بَقِيَ عِدَدٌ مِنْ عِدَدِ النِّسَاءِ لَمْ يُذْكَرْنَ: الصِّغَارُ وَالْكِبَارُ، وَاللَّاتِي انْقَطَعَتْ عَنْهُنَّ الْحَيْضُ، وَذَوَاتُ الْأَحْمَالِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل الْآيَةَ الَّتِي فِي النِّسَاءِ:﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ﴾ [الطلاق:٤]»[lxxv]؛ فلذلك جاء الفعل مذكَّرًا مسندًا إلى نون النسوة التي هي علامة القلة، والقلة هنا إذ أشارت إلى بعض المطلقات أو فئة منها فهي-فيما أرى-نسبية مقارنة بسائر المطلقات.

وقريب منه ومتصل به قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٣]؛ فعن مُجاهِدٍ أنه قال: «يَعْنِي الوالِداتِ المُطَلَّقاتِ»[lxxvi]، أي أنه خاص بالوالدات المرضعات المطلقات اللاتي لهن أولاد من أزواجهن، قال به كذلك سعيد بن جبير، والضحاك، والسدي، ومقاتل[lxxvii]، وكثير من المفسرون[lxxviii]، ويرجح قولهم وجهان: الأول: أن الله تعالى ذكر هذه الآية عقيب آية الطلاق، فكانت من تتمتها، فشرع ذلك لهن؛ لأن الطلاق يحصل فيه التباغض، فربما حمل على أذى الولد، لأن بإيذائه إيذاء والده المطلق، ولأنها ربما رغبت في التزوج بزوج آخر، وذلك يقتضي إقدامها على إهمال أمر الطفل، والثاني: أن إيجاب الرزق والكسوة فيما بعد للمرضعات يقتضي التخصيص إذ لو كانت الزوجية باقية لوجب على الزوج ذلك بسبب الزوجية لا الرضاع[lxxix]، هذا التخصيص الذي قال به هؤلاء المفسرون يرجح أن تذكير الفعل في هذه الآية أتى ليدل على هذا التخصيص، ولذلك أسند الفعل أيضا إلى نون النسوة التي هي علامة القلة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود:١١٤]؛ فقد أسندت فيه نون الإناث -العائدة إلى الْحَسَنَاتِ- إلى الفعل المضارع "يُذْهِبْنَ". و"الْحَسَنَاتِ" جمع مؤنث سالم لما لا عقل له مقترن بالألف واللام الدالة على الجنس، وبهذا يقع على القليل والكثير، وكما مر فإن النون علامة العدد القليل؛ فحُملت هذه الصيغة على معنى القلة، ويؤيد ذلك مجيء الفعل معها مذكَّرًا بالياء، ولهذا دارت أقوال جلّ العلماء حول تفسيرها أنها الصلوات الخمس المكتوبات[lxxx]، يقول الثعلبي: «﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ يعني: إن الصلوات الخمس يذهبن الخطيئات، هذا قول أكثر المفسرين »[lxxxi]. وقال مجاهد: هي قول العبد: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر"[lxxxii]. وجاء في زاد المسير أن «الأول أصح، لأن الجمهور عليه»[lxxxiii].

وسواء أكان مدلولها في الآية الكريمة الصلوات الخمس أم الجمل الأربع التي رواها مجاهد فكلٌ داخل في حد القلة، وهو ما دل تذكير الفعل عليه، وعضده إسناد الفعل إلى نون النسوة التي هي علامة القلة.

أما قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٠] لما كان المراد الإشارة إلى كثرة هذه الطيبات المحرمات التي جاء تفصيلها في سورة البقرة والمائدة والأنعام والنحل ناسب المعنى تأنيث الفعل حتى قال ابن تيمية في تفسير هذه الآية: «فلا يأكلون ذوات الظفر؛ مثل الإبل والبط، ولا شحم الثرب والكليتين؛ ولا الجدي في لبن أمه، إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما؛ حتى قيل: إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعا»[lxxxiv]، وهو ما يؤكد أن الفعل جاء مؤنثًا لإرادة الكثرة والدلالة عليها.

*****

المبحث الثاني: تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع التكسير

اتفق اللغويون على أن جمع التكسير هو الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين في العقلاء وغيرهم مع تغيّر صورة المفرد.

وعن تذكير الفعل أو تأنيثه مع جمع التكسير ذهب الفراء إلى أن تذكير الفعل المسند إلى جمع التكسير أحسن من تأنيثه، إلا أن استحسانه التذكير مبني على القلة، واستحسانه التأنيث مبني على الكثرة، وهذا ما يفهم من قوله: «وإنما حسنت الياء لأنه عدد قليل، وإذا قل العدد من المؤنث والمذكر كانت الياء فيه أحسن من التاء قال الله عز وجل ... في المذكر ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ فجاء بالتذكير. وذلك أن أول فعل المؤنث إذا قل يكون بالياء» [lxxxv].

وهذا ما نص عليه الكوفيون على لسان ابن الأنباري والذي ينسب إليهم القول بقوله: «سمعت أبا العباس يقول: إنما خصوا فعل الجمع القليل بالتذكير، وفعل الجمع الكثير بالتأنيث؛ لأن القليل قبل الكثير؛ كما أن المذكر قبل المؤنث، فجعلوا للقليل التذكير؛ لأنه يشاكله وجعلوا للكثير التأنيث؛ لأنه يشاكله»[lxxxvi].

أي أن الكوفيين يؤنثون الفعل إذا أرادوا المبالغة والتكثير في الفاعل، أما إذا أرادوا بذلك الإسناد التقليل فإنهم يُذَكِّرونه، وليس الأمر كذلك عند ابن يعيش؛ حيث بدا له أنهم ينهجون العكس، فجاء على لسانه "والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة، والتأنيث للقلة» [lxxxvii]. ولعل الأصوب ما ذكره ابن الأنباري لأنه الأكثر دراية بمذهب الكوفيين وما رواه عن أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب- وهو ثقة مشهود له بمعرفة النحو على مذهب الكوفيين[lxxxviii]- وما ذكره الفراء في كتابه يؤيد أن الكوفيين يُذَكِّرون الفعل إذا ما أريد به القلة ويؤنثونه إذا أرادوا الكثرة.

والباحث يؤيد أن تأنيث الفعل وتذكيره لا يكون إلا لدلالة يقتضيها السياق الوارد فيه؛ فأتى الله عز وجل بالفعل "كُذِّبَ" مع المسند إليه المشترك "رسل" مذكَّرًا في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران:١٨٤]، ومؤنثا في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [فاطر:٤]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ﴾ [الأنعام:٣٤]، ويبدو أن المعنى التفسيري للنص القرآني الأول الذي تجرد فيه الفعل من علامة التأنيث يقودنا دلاليًّا إلى قلة عدد الرسل؛ إذ لما كان المقصود به عدد مقيد أو محصور في الرسل الذين جاءوا بالأنواع الثلاث آثر التعبير القرآني تذكير الفعل، وقد ذكر الفخر الرازي أن المعنِي بهم في الآية هم نوح وهود وصالح وإبراهيم وشعيب وغيرهم من أصحاب الكتب السماوية[lxxxix]، وذهب ابن عاشور إلى أنهم الذين أتوا بآيات أي خوارق عادات فقط مثل صالح وهود

ولوط، أو أتوا بالزبر وهي المواعظ التي يؤمر بكتابتها وزبرها كزبور داود، أو جاءوا بالكتاب المنير يعني كتاب الشرائع مثل إبراهيم وموسى وعيسى[xc].

ومع أن الآيات الثلاثة في مقام تسلية الرسول ﷺ وهو ما يدل على أنهم رسل كثيرون قد كُذِّبوا من قِبَلِ أقوامهم إلا أن الدكتور محمد فاضل السامرائي لاحظ أن تخصيص الرسل بالوصف دل على القلة، بخلاف آية فاطر كانت غير مخصصة؛ إذ لم تأت جميع الرسل بالبينات والكتب، فدل ذلك على أن الرسل فيها أكثر، يقول في هذا الشأن: «إن الفعل في آية آل عمران يدل على القلة؛ لأنه جاء مذكَّرًا، بخلاف الفعل في آية فاطر فإنه يدل على الكثرة؛ لأنه جاء مؤنثًا، أي أن الرسل الذين كذبوا في آية آل عمران أقل من الرسل الذين كذبوا في آية فاطر، ووجه ذلك أن الرسل المذكورين في آية آل عمران قد خُصصوا بصفة وهي جملة جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير، بخلاف آية فاطر فإنهم لم يخصصوا بشيء، وما خُصص أقل مما لم يخصص»[xci].

كما وجَّه الدكتور فاضل السامرائي تذكير الفعل "جاء" تارة وتأنيثه تارة أخرى مع المسند إليه المشترك وهو "رسل" بما يفيد أن تذكير الفعل كان للدلالة على القلة وتأنيثه للدلالة على الكثرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ**﴾ [آل عمران:١٨٣]، بتذكير الفعل، بينما أنث الفعل في قوله تعالى: ﴿**وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ**﴾ [الأعراف:٤٣]، فيقول: «إن الأولى خطاب لبني إسرائيل فقال لهم: ﴿**قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ**﴾ والثانية في رسل الله جميعًا؛ لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة، فالرسل في الآية الثانية أكثر عددًا مما في الآية الأولى، فأنث الفعل للكثرة وذكره للقلة»[xcii].

فيكون بذلك الدكتور فاضل السامرائي قد راعى السياق القرآني في إجابته عن سبب تذكير الفعل "جاء" في موضع، وتأنيثه في موضع آخر مع الفاعل المشترك بينهما "رسل" ، كما ذكر أن قوله تعالى: ﴿**هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ**﴾ [الأعراف:٥٣] شبيه بآية الأعراف السابقة «فإن الكلام في الآخرة أيضًا، فأنث الرسل للدلالة على الكثرة»[xciii].

ومن جموع التكسير التي ورد معها الفعل بالتذكير والتأنيث في الذكر الحكيم: لفظة "الملائكة"، ففي قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ**﴾ [النحل:٢٢٨] ذكر جمهور المفسرين أن المراد بالملائكة ملك الموت "عزرائيل" وأعوانه من الملائكة، يقول الفخر الرازي: «فذلك يدل على وجود ملائكة موكلين بقبض الأرواح ويجوز أن يكون ملك الموت رئيس جماعة وكلوا على قبض الأرواح»[xciv]، وقال ابن عاشور: «إن الله جعل ملائكة كثيرين لقبض الأرواح وجعل مبلغ أمر الله بذلك عزرائيل، فإسناد التوفي إليه كإسناده إلى الله في قوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ**﴾ [الزمر:٤٢]، وجعل الملائكة الموكلين بقبض الأرواح أعوانًا له، وأولئك يسلمون الأرواح إلى عزرائيل فهو يقبضها ويودعها في مقارها التي أعدها»[xcv]، كما ذكر الآلوسي أن نسبة التوفي إلى الملائكة في هذه الآية «لما أن ملك الموت لا يستقل به بل له أعوان كما جاء في الآثار يعالجون نزع الروح حتى إذا قرب خروجها قبضها ملك الموت»[xcvi].

وهذا يعني أن الملك الموكل بقبض الأرواح له أعوان من الملائكة وهم في حكم الجماعة؛ لذا أُنث الفعل في هذه الآية، ولا يتعارض ذلك مع تذكير نفس الفعل والمسند إليه أيضًا لفظة "الملائكة" في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال:٥٠]؛ إذ قيل إن المتوفي ملك واحد، فقد أجاب عنه السمعاني بجوابين: الأول: قيل أورده بلفظ الجمع، والمراد به الواحد، ومثله شائع في كلام العرب. والثاني: أن لملك الموت أعوانا، فلعله أراده مع أعوانه، فلذلك ذكر بلفظ الجمع، وأعوانه لا يصدرون إلا عن أمره، ولذلك ينسب الفعل إليه[xcvii]. ومعنى هذا أن تذكير الفعل أفاد دلالة القلة.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام:١٢١] ورد لفظ "الشياطين" مع الفعل بالتذكير في دلالةٍ توحي أن المقصود بهم جمع قليل، يستفاد هذا من قول عكرمة: «عنى بالشياطين في هذه الآية مردة الإنس من مجوس فارس»[xcviii]؛ إذ كانوا يوحون إلى أوليائهم من قريش زخرف القول بجدال نبي الله وأصحابه في أكل الميتة فأنزل الله هذه الآية[xcix]، فهذا أمر نسبه الله ﷻ إلى الشياطين، وليس المراد بهم شياطين الجن، وإنما هم بعض المجوس من أهل فارس كاتبوا مشركي قريش؛ ولذلك ذُكِّر الفعل معهم؛ لأنهم قلة إذا ما قُورنوا بالشياطين في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام:٧١]، فهذا الاستهواء والإغواء يستدعي تكالب شياطين الجن وصراعها عليه من رفقة الخير من الدعاة المصلحين فلا يزالون يملون عليه حتى يضل ويجحد، يقول عبد الحميد البلالي: «هذا الاستهواء هو مدخل من مداخل عدو الله ابليس ويتم بصورة جماعية، الشياطين تتجمع على ابن آدم لتسلبه عقله وهواه»[c]؛ ولهذا جزم بعض المفسرين بأن ذلك الاستهواء لا يكون إلا بجمعٍ من إبليس وذريته، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك غزوان الغفاري -من طريق السدي- قوله: «{الشياطين}، يعني: إبليس وذريته» [ci]، وفي الكشاف: هم مردة الجن والغيلان[cii]، ووافقه البيضاوي[ciii]، والطيبي[civ]، وأبو حيان[cv]، وغيرهم[cvi]، ويستفاد من أقوالهم أن تأنيث الفعل هاهنا أفاد دلالة الكثرة.

وفي قوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ﴾ [مريم:٣٧] جاء الفعل "اختلف" مجردًا من علامة التأنيث وقد أُسند إليه لفظة "الأحزاب" التي جزم أغلب المفسرين أن المعني بها ثلاث: النسطورية، والملكانية، والمار يعقوبية[cvii]، وقال قتادة: الأحزاب هنا هم الأربعة الذين أخرجهم بنو إسرائيل يقولون في عيسى وهم: يعقوب ونسطور وملكا وإسرائيل[cviii]، وكلا القولين يقودنا دلاليًّا إلى شيء اسمه القلة؛ ولذا تجرد الفعل من علامة التأنيث للدلالة عليه.

*****

المبحث الثالث: تذكير الفعل وتأنيثه مع شبه الجمع

من سبل اللغة العربية في التعبير عن الجمع ما يسمى باسم الجمع واسم الجنس، وقد جمعهما سيبويه من حيث دلالتهما على الجمعية في موضع واحد من كتابه تحت عنوان "باب ما كان واحدًا يقع للجميع"[cix]، دون أن يستخدم واحدًا من المصطلحين، فكان المبرد (ت:٢٨٥هـ) أول من استعملهما مصطلحًا نحويًّا حين فرَّق بين ثلاثة أنواع من الجموع، وعندما يذكر جموع التكسير كان يسميها جمعًا، وما لا يقع تحت جمع التكسير يسميه إما اسم جمع وإما اسم جنس[cx]، ويضيف ابن هشام إلى مصطلح اسم الجنس صفة الجمعي فيجعله "اسم جنس جمعي"، وحَدَّه بـ «أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث ... نقص معناه، وصار دالًّا على الواحد، ونظيره لبن ولبنة، ونبق ونبقة»[cxi].

وكما جمعهما سيبويه تحت عنوان واحد في كتابه جمعهما برجشتراسر تحت مصطلح واحد أسماه "اسم الجملة" ليعبر به عن ما كان مفردًا في اللفظ، دالًا على متعدد في المعنى، ومثّل له بالقوم والأهل والنخل[cxii]، ومن ثَمَّ سوف يعرض البحث لهما في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: اسم الجمع

يعد واحدًا من أنواع الجموع في العربية، ويدل على ما يدل عليه الجمع، ولكن «ليس له واحد من لفظه... كقولك: قوم، ونسوة، فجاء لفظ الجمع للمذكر والمؤنث من غير لفظ موحدهما»[cxiii]، والنحاة على اتفاق في أن التعامل الإسنادي للفعل معه كالتعامل مع المفرد المجازي التأنيث، وهو ما صرح به ابن مالك بقوله: «وحكمها (أي التاء) مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث»[cxiv]، وفسَّره أبو حيان قائلًا: «ويعني بقوله "وشبهه" اسم الجمع في المذكر والمؤنث، نحو قوم ونوح ... يجوز أن تلحق التاء في فعله، ويجوز ألا تلحق»[cxv]، ويقرر المرادي «أن اسم الجمع كالجمع المكسر»[cxvi] في جواز تأنيث عامله وتركه، أي أنه «يجري على اسم الجمع ما يجري على جمع التكسير؛ نحو: قالت طائفة لا تسالموا العدو، ويجوز: قال»[cxvii]، وعلل النحاة التأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي، والتذكير فيه على معنى الجمع[cxviii].

وقد ورد التأنيث في الفعل مع اسم الجمع في قوله تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ [الشعراء:١٠٥]، كما ورد التذكير في الفعل معه في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ**﴾ [الأنعام:٦٦]، ولم يقل: كذبت، ويبدو أن التأنيث في آية الشعراء يقودنا إلى الكثرة الناتجة في لفظ قوم نوح، وهو ما خلص إليه ابن العثيمين بقوله: «لما كَثُرَت الأمة وانتشرت في الأرض اختلفوا، فصارت الحاجة والضرورة داعية إلى إرسال الرسل، فبعث الله تعالى نوحا، وهو أول رسول أرسله الله إلى الأرض، أي: أنه أُرسل إلى الناس -حينئذٍ-كافة»[cxix].

ومما يدل على أن تأنيث الفعل معه أفاد الكثرة في قوله تعالى: ﴿ **كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ [الشعراء:١٦٠] أنه «لم يؤمن بلوط من قومه أحد ولا رجل واحد، حتى ولا امرأته، أصابها ما أصاب قومها، وخرج نبي الله لوط وبنات له من بين أظهرهم سالما لم يمسه سوء»[cxx]؛ فدل ذلك على أن المكذبين من قوم لوط كانوا كثرة، ولعله بسبب من ذلك ذُكِّر فعل التكذيب مع قوم محمد في قوله تعالى: ﴿ **وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ**﴾؛ إذ كانوا قلة؛ يقول الدكتور فاضل السامرائي: «إن التأنيث يفيد في التكثير، وإن الأكثرين من قوم نوح وقوم لوط كذبوا المرسلين في حين أن الأكثرين من قوم الرسول آمنوا وأسلموا وانتشر الإسلام بهم فناسب ذكر التاء مع قوم نوح ولوط دون قوم الرسول»[cxxi]، أي أن السياق يقودنا إلى الكثرة الناتجة في لفظ قوم، وهو ما دل عليه الفعل بتأنيثه.

وفي كلمة النساء اختلاف بين العلماء فمنهم من رأى أنها جمع كثرة، ولا واحد له من لفظه، وهو مذهب الزركشي[cxxii]، والثعالبي[cxxiii]، والسمين الحلبي[cxxiv]، وابن عادل الحنبلي[cxxv].

وينص ابن عطية على «أن نساء الذي هو اسم جمع لا واحد له من لفظه»[cxxvi]، وكذلك القرطبي بقوله: «النساء والإبل والخيل، كل واحد اسم الجمع ولا واحد له من لفظه»[cxxvii]، والصبان بقوله: «والمراد بالجمع ما دل على جماعة، فدخل اسم الجمع كالنساء»[cxxviii]، وسواء أكان جمع كثرة أم اسم جمع فهو معرف بالألف واللام مما يجعله صالحًا للكثرة والقلة، ولم يرَ النحاة في تذكير الفعل معه أو

تأنيثه كثرة أو قلة، ومذهبهم فيه «إنما هو اسم للجماعة، تقولُ: قال النساء إذا أردتَ الجمع، وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة»[cxxix]، بينما التفت الفراء إلى دور الفعل في إثبات الكثرة والقلة عندما نظر إلى دلالة الفعل حال تذكيره مع لفظة النساء في قوله تعالى: ﴿**لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ**﴾ [الأحزاب:٥٢]، فقال: «اجتمعت القراء على (لا يحل) بالياء. وذلك أن المعنى: لا يحل لك شيء من النساء، فلذلك اختير تذكير الفعل. ولو كان المعنى للنساء جميعا لكان التأنيث أجود في العربية»[cxxx].

والذي عليه المفسرون أن هذه القراءة نصت على انحصار الحل فيمن عنده ﷺ من النساء في هذا الوقت، وقصرته عليهن، لا يزيد عليهن، ولا يتزوج بعدهن حتى لو مُتْنَ جميعاً، ومنه ما جاء في تفسير مقاتل من أن الآية -بقراءة الياء- نص في تحريم زواج النبي من النساء غير التسع اللاتي اخترنه واللاتي هن عنده[cxxxi]، وقول ابن عاشور: «ويؤخذ من ظاهر قوله: {لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ} الاقتصار على اللاتي في عصمته منهن وقت نزول الآية»[cxxxii]، وفي تفسير يحيى بن سلام : قصره الله على أزواجه اللاتي مات عنهن، يعني: أزواجه التسع[cxxxiii]، وفي كتاب الطبقات الكبير: «حُبس رسول الله ﷺ على نسائه، فلم يتزوّج بعدهن، وحُبِسْنَ عليه»[cxxxiv]، وفي تفسير الطبري «أن معناه: لا يحل لك من النساء إلا التي أحللناها لك»[cxxxv]، بل ونصوا على أن المراد بجمع النساء -ها هنا- أزواجه التسع[cxxxvi]، وهو ما يقوي رأي الفراء أن تذكير الفعل دلالته القلة، ولا تفوت الإشارة إلى قوله: ولو كان المعنى للنساء جميعًا لكان التأنيث أجود في العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأنباري وافق الفراء الرأيَ، فأحال دلالة الفعل على القلة في هذه الآية إلى قرينة لغوية أخرى وموضحًا كيف أنها ساهمت في توجيه دلالته قائلا: «قرأ قوم:{لا تَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ} بالتاء والاختيار التذكير؛ لأن الهاء والنون في قوله (بهن) للقلة، وتذكير الفعل يدل على القلة، وإلى هذا كان يذهب الكسائي، والدليل على صحة هذا القول قول النابغة:

أَخَذَ العَذَارَى عِقْدَهَا فَنَظَمْنَهُ *** مِنْ لُؤْلُؤٍ مُتَتَابِعٍ مُتَشَرِّدِ[cxxxvii].والهاء والنون للجمع القليل من المؤنث، والهاء والألف للجمع الكثير. تقول من ذلك: الدراهم قبضتهن في القلة، وفي الكثرة: الدراهم قبضتها»[cxxxviii].

وأما قراءة التاء {تحل} فيقول عنها الطبري: «وقرأ ذلك بعضُ قرأةِ أهل البصرةِ: (لا تَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ) بالتاءِ، توجيهًا منه إلى أنه فعلٌ للنساءِ، والنساءُ جمعٌ للكثيرِ منهن»[cxxxix]، وهو ما عبر عنه ابن كثير بقوله: «واختار ابن جرير -رحمه الله- أن الآية عامة فيمن ذكر من أصناف النساء، وفي النساء اللواتي في عصمته وكن تسعًا، وهذا الذي قاله جيد»[cxl]، ويؤيد كلامه قول القرطبي: «ومن قال إن الإباحة كانت له مطلقة قال هنا:"لا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ" معناه لا تحل لك اليهوديات ولا النصرانيات»[cxli]، وهو ما يفضي بلا شك إلى الدلالة على الكثرة.

ومنه اسم الجمع "طائفة" الذي ورد الفعل مسندًا إليه في بعض المواضع بصيغة التذكير، وفي مواضع أخرى بصيغة التأنيث، من ذلك تذكير الفعل "يشهد" في قوله تعالى: ﴿ **وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ**﴾ [النور:٢]، وفاعله "طائفة" التي هي اسم جمع بمعنى مجموع من الناس، وقد تكون مساوية في دلالتها لـ"فريق" أو "قوم"، وفي تفسير هذه الآية قيل إن الطائفة هي أربعة[cxlii]، ومن ثم ذُكِّر الفعل، ولم يؤنث، فالتذكير يدل على القلة؛ أي: الطائفة التي تشهد هي عدد قليل، يقول الآلوسي:

«والحق أن المراد بالطائفة هنا جماعة يحصل بهم التشهير، والزجر وتختلف قلة وكثرة بحسب اختلاف الأماكن والأشخاص... وللقائل بالأربعة هنا وجه وجيه كما لا يخفى»[cxliii].

ملاحظةُ الآلوسي تلك جديرةٌ بالثناء؛ إذ لم يُوكل دلالة الكلمة إلى الصيغة وحدها، ولم يجعل لها وظيفة حاسمة في الدلالة على العدد، بل أشرك معها في ذلك القرائن التي توجِّه دلالتها للقلة أو الكثرة، وهو الأمر الذي عكسه تذكير الفعل في الآية ودل عليه.

بينما أُنِّث الفعل "هَمَّ" معها في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ**﴾ [النساء:١١٣]، وفي تفسير هذه الآية[cxliv] قيل: إن المراد بها: بني ظفر قوم طُعْمَةَ بن أُبَيْرِق[cxlv]، الذين عضدوه دفاعًا عنه أمام النبي ﷺ وهو ما يستلزم حشدهم وتكاتفهم حتى يبرئوا صاحبهم؛ فأنبأ ذلك عن كثرتهم التي دل عليها تأنيث الفعل، وكأن الفعل جمع معنيين: أنهم كانوا كثرة، والنية والإرادة والعزم عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ**﴾ [يوسف:٣٠]، فلم يَذكر تاء التأنيث مع الفعل "قال" مع أنه أسند إلى اسم الجمع "نسوة"[cxlvi]، وسبب ذلك أن تذكير الفعل يفيد قلة النسوة، يقول الفراء في هذا الشأن: «ومثله: ﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ**﴾ فذكّر الفعل لقلة النسوة»[cxlvii]، فكان توجيه التذكير والتعويل فيه على قلة العدد استحضارًا وإقرارًا لدلالة الفعل عليه، ومما يدل على ذلك ما جاء في كتب التفاسير موضحة عددهن، وفي ذلك قولان: أحدهما: أنهن كن أربعًا؛ «قال الكلبي: هنَّ أربع نسوة: ... يعني: ساقي الملك، وامرأة الخباز، وامرأة صاحب السجن، وامرأة صاحب دوابّه»[cxlviii]، وقال ابن عباس: «وهن أربع نسوة: امرأة ساقي الملك وامرأة صاحب سجنه وامرأة صاحب مطبخه وامرأة صاحب دوابه»[cxlix]، و«قال جويبر: كن أربعًا: امرأة الحاجب وامرأة الساقي وامرأة الخباز وامرأة القهرمان»[cl]، وعن الثعالبي أنه «يروَى أنَّ هؤلاء النسوة كُنَّ أربعًا: امرأة خبَّازَة، وامرأة ساقية، وامرأة بَوَّابة، وامرأة سَجَّانة»[cli]، والقول الثاني: أنهن خمس، وينسب إلى مقاتل حيث قال: "هن خمس نسوة: امرأة الخباز، وامرأة الساقي، وامرأة صاحب السجن، وامرأة صاحب الدواب، وامرأة صاحب الإذن»[clii]، وقال السمعاني: «وأما النسوة قالوا: هن خمس نسوة: امرأة حاجب الملك، وامرأة صاحب الدواب، وامرأة صاحب الطعام، وامرأة صاحب الشراب، وامرأة صاحب السجن. وقال بعضهم: هن نسوة من أشراف نسوة مصر»[cliii]، وفسره الزمخشري بقوله: «{وَقالَ نِسْوَةٌ} وقال جماعة من النساء وكنَّ خمسًا: امرأة الساقي، وامرأَة الخباز، وامرأَة صاحب الدواب، وامرأة صاحب السجن، وامرأة الحاجب»[cliv]، وكذلك فعل البيضاوي حيث قال: «وكن خمسًا: زوجة الحاجب والساقي والخباز والسجان وصاحب الدواب»[clv]، وتابعهم النسفي[clvi]، والخازن[clvii]، والطيبي[clviii]، وأبا حيان[clix].

ومهما يكن عددهن – على حسب ما ذكرتْ كتب التفاسير- فهو داخل في جمع القلة الذي ناسبه تذكير الفعل ودل عليه، وأحسب أنه لا يُخْرِجه عن حد القلة ما جاء في تفسير السمرقندي: «ويقال: أربعون امرأة»[clx]، إذ «هو مردود بالتعبير عن العاذلات كلهن بجمع القلة، وكذا ما علم بقرينة الحال والمقال من أنهن من بيوتات كبار الدولة؛ فإن نساء البيوت الدنيا وكذا الوسطى لا يتسامين - بعد الإنكار على امرأة العزيز كبير وزراء الملك - إلى الوصول إليها بالمكر والحيلة، لمشاركتها في فتنتها بل نعمتها، أو سلب عشيقها منها»[clxi]، ويؤيد ذلك أن عملهن عمل جماعة قليلة يعهد في العرف ائتمارهن واتفاقهن على الاشتراك في مثل هذا المكر المنكر، في مدينة كبيرة كعاصمة مصر[clxii]؛ ومن ثم قد يُحْمَل اسم الجمع فيه على القلة النسبية مقارنة بعدد نساء المدينة الذين هم قطعًا أكثر عددًا، وهو ما عبر

عنه الدكتور فاضل السامرائي بقوله: «وقد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية لها حقيقية بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلا فيستعمل للأكثر جمع الكثرة ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة وإن كان كثيرا في ذاته»[clxiii].

*****

المطلب الثاني: اسم الجنس الجمعي

وهو الذى يدلّ على أكثر من اثنين ويفرّق بينه وبين واحده بياء النسب كروم وروميّ، وزنج وزنجيّ، أو بتاء التأنيث، كبقرة وبقر، وتمرة وتمر[clxiv]، والذي عليه النحاة أنه يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه[clxv]، ولذلك تتباين صيغة الفعل معه تذكيرًا وتأنيثًا، وينصُّ ابن هشام على أنهم حملوا تذكير الفعل معه على إضمار مضاف محذوف مقدر بالجمع، أما التأنيث فمحمول على الجماعة، فتقول أورق الشجر وأورقت الشجر «فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع»[clxvi].

ومثال ما ورد منه في القرآن الكريم وقد أُسند إلى فعل اتصلت به تاء التأنيث كلمة "الأعراب" في قوله تعالى: ﴿**قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ**﴾ [الحجرات:١٤]، هذه الآية قال السدي عنها: نزلت في الأعراب الذين ذكرهم الله تعالى في سورة الفتح وهم جُهَيْنَةُ ومُزَيْنَةُ وأَسْلَمُ وأَشْجَعُ وغِفَار، وكانوا يقولون: آمنَّا ليأمَنُوا على أنفسهم وأموالهم فلما استنفروا إلى الحديبية تخلفوا[clxvii]، ومن ثم فقد أُنِّث الفعل المسند إليه "الأعراب" للدلالة على كثرتهم.

وقيل إنها نزلت في وفد من بني أسد بن خُزَيْمَةَ كانوا يغدون ويروحون إلى رسول الله ﷺ يمنون عليه ويريدون الصدقة، ويقولون أعطنا، فأنزل الله فيهم هذه الآية[clxviii]، وذهب ابن عاشور إلى أنهم وفدوا على رسول الله ﷺ في سنة تسع المسماة سنة الوفود، وأن قدومهم المدينة كان عقب قدوم وفد بني تميم[clxix]،كما نصَّ ابن عاشور صراحةً على كثرة عددهم قائلا: «وفد بنو أسد في عدد كثير وفيهم ضرار بن الأزور، وطليحة بن عبد الله ... ، وكانت هذه السنة سنة جدب ببلادهم، فأسلموا وكانوا يقولون للنبي ﷺ أتتك العرب بأنفسها على ظهور رواحلها وجئناك بالأثقال والعيال والذراري ولم نقاتلك كما قاتلك محارب خصفة وهوازن وغطفان. يفدون على رسول الله ﷺ ويروحون بهذه المقالة، ويمنون عليه، ويريدون أن يصرف إليهم الصدقات، فأنزل الله فيهم هذه الآيات إلى آخر السورة لوقوع القصتين؛ قصة وفد بني تميم، وقصة وفد بني أسد في أيام متقاربة»[clxx]؛ فلذلك ناسب تأنيث الفعل في الآية الكريمة كثرة عددهم حتى قال عنها الزجاج «المعنى: قولوا جميعًا خضعنا وأظهرنا الإسلام»[clxxi].

ومنه قوله تعالى: ﴿**غُلِبَتِ ٱلرُّومُ**﴾ [الروم:٢]، وكان هذا إخبارًا بما حدث من كثرة هزائم الروم في بلاد الشام، وفلسطين، وأجزاء واسعة من العراق، وفي رواية الطبري ما يشير إلى كثرة المدائن التي خُربت والزيتون الذي قُطّع؛ يقول: إن كسرى «استعمل شَهْرَبرَاز، فسار إلى الروم بأهل فارس وظهر عليهم، فقتلهم وخرب مدائنهم، وقطع زيتونهم...فلم يبرح شهربراز يطؤهم ويخرب مدائنهم حتى بلغ الخليج»[clxxii]، وهو ما عبر عنه البقاعي بقوله: «الروم أكثر عددًا وأطول مددًا، ومع ذلك تتكرر عليهم الفتكات والغارات، وتتوالى عليهم الغلبات»[clxxiii]، ودلت عليه الآية الكريمة حين أتت بالفعل غلب مؤنثًا للكناية عن كثرة هزائم الروم.

ومنه تأنيث الفعل "قال" مع إسناده إلى لفظ "اليهود" في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ**﴾ [المائدة:٦٤]، وذلك حين أجدبوا، قال الماتريدي: يحتمل أن يكون المراد اليهود جملة؛ إذ وصفوه بالبخل

-تعالى الله ﷻ عن ذلك علوًّا كبيرًا- وذلك لشدة بغضهم وعداوتهم وقساوة قلوبهم[clxxiv]، وبذلك يكون فعل القول صادر عن عدد كثير غير محصور من اليهود دل عليه تأنيث الفعل، ولا يتعارض ذلك مع قول مَن نسب تلك المقولة إلى فِنْحَاص بن عازوراء[clxxv]، قال أهل المعاني: إنما قال هذه المقالة فنحاص، فلما لم ينهه بقية اليهود ورضوا بقوله، أشركهم الله معه فيها[clxxvi]، وهو ما يقودنا إلى أن الأجناس الجمعية حين تتعين دلالتها على الكثرة والجماعية كبيرة العدد يؤتى الفعل معها مؤنثًا للدلالة على ذلك.

*****

الخاتمـــــــــة

- ارتأى البحث أن الدرس النحوي الكوفي كان الأقرب إلى تلمُّس دلالات الفعل داخل التركيب اللغوي وبيان توجيهه للدلالة على القلة والكثرة، بل وتقرير هذه الدلالة والنص عليها.

- ما ذكره الكسائي والفراء وثعلب وابن الأنباري من أن تذكير الفعل يفيد القلة، والتأنيث يدل على الكثرة، وما نقله ابن خالويه وابن زنجلة عن الكوفيين يؤكد عدم صحة تلك الدلالة التي نسبها ابن يعيش للكوفيين بقوله: «والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة، والتأنيث للقلة».

- دلالة الفعل على القلة والكثرة يستمدها مما يُسند إليه باعتبار السياق، أي أنها دلالة تركيبية يشترك فيها الفعل والجمع والسياق، وليست دلالة صرفية تنفرد بها الجموع والأبنية.

- السياق بنوعيه اللغوي والمقامي يفيدان في توجيه تذكير الفعل وتأنيثه إلى القلة أو الكثرة.

- دلل البحث من خلال النماذج التي تناولها على ما يحدثه التأنيث من التكثير والتذكير من التقليل، وهذا ما رجحته أقوال المفسرين.

- ارتأى البحث أن كلمة "البينات" حين تحمل معنى الدَّليل وتشير إلى الكتب السماوية أو واحدٍ منها يأتي الفعل معها مذكَّرًا لكون ذلك في حد القلة، وحين تحمل معنى الدلائل والبراهين والمعجزات وما أوضحته الكتب المنزلة يجيء الفعل معها مؤنَّثًا في إشارةٍ مُجمِلَة لكثرتها.

وبعد، فهذا جهد المقلِّ، إنْ فاته التوفيق في العمل، فلعله لم يفته صدق النية فيه، وإلى الله القصد، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

*****

الهوامش :

(i) انظر: الآلوسي: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ١٩١/١، ٢٨٢/٩.
(ii) انظر: ابن السراج: **الأصول في النحو ١٠٢/٢**، أبا علي الفارسي: **التكملة ٣٦٦**، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن ٣٣٧/١**، ابن سيده: **المخصص** ٦٨/٥، ابن الصائغ: **اللمحة في شرح الملحة ١/ ٣١٣**، أبا حيان الأندلسي: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ١٩٨/٦، الدماميني: **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ٢٣٢/٤.
(iii) الفراء: **معاني القرآن**: ٣٤٦/٢.
(iv) ابن الأنباري: **المذكر والمؤنث** ٢٨٣/٢.
(v) السابق ٢١٠/١.
(vi) السابق ٢٨٥/٢.
(vii) السابق ٢٨٢/٢.
(viii) ابن خالويه: **إعراب القراءات السبع وعللها** ٢٠٤/٢.
(ix) ابن زنجلة: **حجة القراءات** ٤٤٨.
(x) ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣٧٦/٣.
(xi) انظر: سيبويه: **الكتاب ٢/ ١٧٥**.
(xii) انظر: المبرد: **المقتضب ١/ ٣١**.
(xiii) انظر: **الأصول في النحو ٢/ ٤٣٠**.
(xiv) انظر: رأي الفارسي في: **التكملة** ٤٠٩، والعكبري في: **اللباب في علل البناء والإعراب** ١٧٩/٢.
(xv) الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو** ١٢٢، وانظر: الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه** ١٢٤/٤.
(xvi) ابن الوراق: **علل النحو**: ٤٠٤.
(xvii) انظر: **اللمع في العربية**: ١٧١.
(xviii) انظر: أبو سهل الهروي: **إسفار الفصيح ١/ ٢٠٤**.
(xix) انظر: عبد القاهر الجرجاني: **دَرْجُ الدُّرر في تفسير الآي والسُّوَر** ٧٢/١.
(xx) **انظر رأي ابن الأثير في: البديع في علم العربي** ١٠٨/٢، والمرادي في: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ١٣٧٨/٣.
(xxi) انظر: ابن فرحون: **العدة في إعراب العمدة** ٣٦٧/٣، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ٢٨/١.
(xxii) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ٨/٤.
(xxiii) السابق ٨/٤.
(xxiv) انظر: عباس حسن: **النحو الوافي** ٦٢٧/٤.
(xxv) الغلاييني: **جامع الدروس العربية** ٢٨/٢.
(xxvi) انظر: ابن جني: **الخصائص** ٢٧٤/٣، ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣٥٣/٣.
(xxvii) الزمخشري: **المفصل في صنعة الإعراب**: ٤٥٣، وانظر: **علل النحو** ٢٧٤، ابن الخشاب: **المرتجل في شرح الجمل** ١٩، **اللباب في علل البناء والإعراب** ٥٠/١، **شرح المفصل** لابن يعيش: ٣٥٨/٣.
(xxviii) **ابن مالك: شرح الكافية الشافية**: ٥٩٥/٢.
(xxix) **انظر: الخصائص**: ٢٤٧/٣.

(xxx) **معاني القرآن للفراء** ١٢٤/٢.
(xxxi) **المذكر والمؤنث**: ١٧٦/١.
(xxxii) انظر: السابق نفسه، **والمقتضب** ٣٧٤/٣.
(xxxiii) انظر: **البحر المحيط في أصول الفقه** ١٢٣/٤، **خزانة الأدب** ١٠٦/٨، **حاشية الصبان** ٢٨/١.
وفي **الكتاب** ٥٧٨/٣: «وأما ما كان على فعلةٍ فانَّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قصعةٌ وقصعاتٌ»، وفي موضع آخر من الكتاب ٤٩٠/٣ يقول: «ألا ترى أنَّك تقول للأقل ظبياتٌ وغلواتٌ وركواتٌ، ففعلاتٌ ههنا بمنزلة أفعلٍ في المذكَّر وأفعالٍ ونحوهما. وكذلك ما جمع بالواو والنون والياء والنون».
(xxxiv) انظر: **المقتضب** ٢/ ١٥٦.
(xxxv) انظر: **الإيضاح في علل النحو** ١٢٢.
(xxxvi) انظر: ابن جني: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ١/ ١٨٧.
(xxxvii) **المفصل في صنعة الإعراب** ٢٣٥.
(xxxviii) **شرح المفصل لابن يعيش** ٢٢٤/٣.
(xxxix) البيتان من البسيط وهما لأبي الحسن الدباج في: ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد** ٣٩٤/٣، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ١٠٦/٨.
(xl) انظر: السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ٧١/٩
(xli) **المذكر والمؤنث** ١٤٠/٢.
(xlii) انظر: الفيومي: **المصباح المنير** ٦٩٥/٢.
(xliii) **البحر المحيط في أصول الفقه** ١٢٤/٤.
(xliv) **روح المعاني** ١٩١/١.
(xlv) انظر: الأزهري: **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**١/٤١٠، السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ٣٣٤/٣.
(xlvi) انظر: **شرح الرضي على الكافية** ١٥٨/٢، الكفوي: **الكليات** ٦٨٢.
(xlvii) **شرح المفصل لابن يعيش** ٣٧٧/٣.
(xlviii) **المذكر والمؤنث** ٢١٠/١.
(xlix) الطيبي: **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** ٥٥٦/٩.
(l) النيسابوري: **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ٤٦٤/٤.
(li) الثعالبي: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** ٥٤٦/٣.
(lii) القشيري: **لطائف الإشارات** ٤١٦/٢.
(liii) انظر: السمرقندي: **بحر العلوم** ٣٦٥/٢، الزمخشري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٧٥٠/٢**.
(liv) انظر:البيضاوي: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ٢١٦/٤،**تفسير أبي السعود** ٧٥/٧، إسماعيل حقي: **روح البيان** ٣٠٧/٥.
(lv) انظر: الطبري: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٥٦١/٥.
(lvi) انظر: الشوكاني: **فتح القدير** ٤١١/١.
(lvii) هو قول الربيع بن أنس البكريّ والحسن البصري كما في **جامع البيان ٣٩/٤، وانظر: الكشاف**١/٦٠٦، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ٢٥٧/٣، البغوي: **معالم التنزيل في تفسير القرآن** ٨٦/٢، القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن** ١٦٦/٤
(lviii) انظر: **تفسير الحداد** ١٠٩/٢.

(lix) انظر: الماتريدي: **تأويلات أهل السنة** ٤٨/٩، **بحر العلوم** ٢١٣/٣، الكرماني: **لباب التفاسير** ٢٦٢٧، النسفي: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** ٢١٩/٣.
(lx) انظر: **معالم التنزيل** ٢٦٨/٣، **فتح القدير** ٤٤٤/٣، ابن الجوزي: **زاد المسير في علم التفسير** ١٦٨/٣.
(lxi) انظر: الثعلبي: **الكشف والبيان** ٦/ ٢٥٣، الخازن: **لباب التأويل في معاني التنزيل** ٢٠٨/٣، **تفسير الحداد** ٢٥٠/٤، السيوطي: **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** ٥٨٧/٥.
(lxii) انظر: **تفسير ابن أبي حاتم** ٣٧١/٢، **الكشف والبيان** ٣٣١/٥، الماوردي: **النكت والعيون** ٢٦٨/١.
(lxiii) الفخر الرازي: **مفاتيح الغيب** ٣٥٥/٥.
(lxiv) **تفسير مقاتل** ٢١٢/١.
(lxv) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** ٢٠١/٣.
(lxvi) انظر: زاد المسير: ٨/ ٢٣٩، الجصاص: **أحكام القرآن** ٣٢٧/٥.
(lxvii) انظر: ابن الجوزي: **نواسخ القرآن ٢٠٦.**
(lxviii) انظر: **الجامع لأحكام القرآن** ٦١/١٨.
(lxix) أخرجه أحمد في **المسند** ١١/ ٤٣٧ حديث رقم (٦٨٥٠).
(lxx) أخرجه أحمد في **المسند** ٤٤/ ٥٥٧ حديث رقم (٢٧٠٠٧).
(lxxi) **روح المعاني** ٢٧٤/١٤.
(lxxii) **المذكر والمؤنث** ٢٨٢/٢.
(lxxiii) **بحر العلوم** ١٥٠/١.
(lxxiv) الواحدي: **التفسير البسيط** ٢٠٨/٤.
(lxxv) النيسابوري: **المستدرك على الصحيحين** ٤٧/٥، البيهقي: السنن الكبرى ٦٩٠/٧.
(lxxvi) **تفسير مجاهد** ٢٣٧، **تفسير ابن أبي حاتم** ٤٢٨/٢، **السنن الكبرى** ٧٩/١٦.
(lxxvii) انظر: **زاد المسير** ٢٠٦/١، **الجامع لأحكام القرآن** ١٦٠/٣، ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم** ٤٢٨/٤.
(lxxviii) انظر: **التفسير البسيط** ٢٤٣/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٦٠/٣، لباب التأويل في معاني التنزيل ١٦٦/١.
(lxxix) انظر: **مفاتيح الغيب** ٤٥٨/٦، أبا حيان: **البحر المحيط في التفسير** ٤٩٦/٢، **روح المعاني** ٥٣٩/١.
(lxxx) انظر: **تفسير الثوري** ١٣٥، **جامع البيان** ٥١٠/١٥، **التفسير البسيط** ٥٢٨/١١، **معالم التنزيل في تفسير القرآن** ٢٠٤/٤، **اللباب في علوم الكتاب** ١٠/ ٥٩٤، **الجامع لأحكام القرآن** ١١٠/٩.
(lxxxi) **الكشف والبيان** ١٩٣/٥.
(lxxxii) انظر: **جامع البيان** ١٢/ ٦١٦، **بحر العلوم** ٤٣٩/٢، **ابن عطية** ٧/ ٤١٧، **الجامع لأحكام القرآن** ١١٠/٩، **البحر المحيط في التفسير** ٢٢٣/٦.
(lxxxiii) **زاد المسير** ٢/ ٤٠٦.
(lxxxiv) **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية** ٣٧٢/٣.
(lxxxv) **معاني القرآن للفراء** ١٢٤/٢.
(lxxxvi) **المذكر والمؤنث** ٢١٠/١.
(lxxxvii) **شرح المفصل لابن يعيش** ٣٧٦/٣.
(lxxxviii) انظر: **طبقات النحويين واللغويين** ١٤١.
(lxxxix) انظر: **مفاتيح الغيب** ٤٥٠/٩.

(xc) انظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير** ٢٢/ ٢٩٨.
(xci) محمد فاضل السامرائي: **دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل** ١٥٠.
(xcii) فاضل السامرائي: **معاني النحو** ٦٩/٢.
(xciii) السابق نفسه.
(xciv) **مفاتيح الغيب** ٣٨٦/٢.
(xcv) **التحرير والتنوير** ٢٢٠/٢١.
(xcvi) **روح المعاني** ١٢٤/١١.
(xcvii) انظر: **تفسير السمعاني** ٤٦٨/١-٤٦٩.
(xcviii) **المحرر الوجيز** ٣٤٠/٢، وانظر: **الكشف والبيان** ١٨٦/٤.
(xcix) انظر: **جامع البيان** ٥٢١/٩، **التفسير البسيط** ٤٠٢/٨، **زاد المسير** ٧٢/٢.
(c) البلالي: **البيان في مداخل الشيطان** ٩١.
(ci) **تفسير ابن أبي حاتم** ١٣٢١/٤.
(cii) انظر: **الكشاف** ٣٧/٢.
(ciii) انظر: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ١٦٨/٢.
(civ) انظر: **فتوح الغيب** ١٣٥/٦.
(cv) انظر: **البحر المحيط في التفسير** ٥٥١/٤.
(cvi) انظر: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**٥١٤/١، **تفسير القرآن العظيم**٢٨٠/٣.
(cvii) انظر: **تفسير مقاتل** ٨٠٠/٣، **بحر العلوم** ٣٧٤/٢، **الكشف والبيان** ٢١٦/٦، **النكت والعيون** ٢٣٧/٥.
(cviii) انظر: **جامع البيان** ٦٣٨/٢٠، الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه** ٤١٨/٤، **المحرر الوجيز** ٦٢/٥، **البحر المحيط في التفسير** ٢٦٢/٧.
(cix) انظر: **الكتاب** ٥٨٢/٣.
(cx) انظر: **المقتضب** ٢٩٠/٢، ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.
(cxi) ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ٣٥/١.
(cxii) انظر: برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية** ١٠٦-١٠٧.
(cxiii) **إسفار الفصيح** ٢٠٧/١(بتصرف يسير)، وانظر: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ٤٧٤٨/٩.
(cxiv) **شرح التسهيل**: ١١٤/٢.
(cxv) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: ٢٠٠/٦.
(cxvi) **توضيح المقاصد والمسالك**: ٥٩٣/٢.
(cxvii) **النحو الوافي**: ٨١/٢.
(cxviii) انظر: ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: ٢٢٥.
(cxix) ابن العثيمين: **تفسير القرآن الكريم (**سورة الشعراء**)**: ١٨١.
(cxx) **تفسير القرآن العظيم**: ٩١/٧، وانظر: القاسمي: **محاسن التأويل** ٩٤/٩.
(cxxi) فاضل السامرائي: **قبسات من البيان القرآني**: ٢٨٦.
(cxxii) انظر: **البحر المحيط في أصول الفقه** ١٢٦/٤.
(cxxiii) انظر: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** ٣٢٢/٣.
(cxxiv) انظر: **الدر المصون** ٤٧٥/٦.
(cxxv) انظر: **اللباب في علوم الكتاب** ٧٨/١١.
(cxxvi) **المحرر الوجيز** ٢٥٢/٣.

(cxxvii) **الجامع لأحكام القرآن**: ٢٦١/٥.
(cxxviii) **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**: ٧٦/٢.
(cxxix) **الأصول في النحو** ١٠٢/٢.
(cxxx) **معاني القرآن للفراء**: ٣٤٦/٢.
(cxxxi) انظر: **تفسير مقاتل بن سليمان**: ٥٠٣/٣.
(cxxxii) **التحرير والتنوير**: ٦٣/٢٢.
(cxxxiii) انظر: **تفسير يحيى بن سلام**: ٧٢٩/٢.
(cxxxiv) ابن سعد: **الطبقات الكبير**: ١٨٦/١٠.
(cxxxv) **جامع البيان**: ١٤٧/١٩.
(cxxxvi) **انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن**: ٣٦٦/٦، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ٣٩٤/٤، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ٢٣٦/٤، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ٤٧١/٥.
(cxxxvii) البيت للنابغة الذُّبْيَانِيّ في **ديوانه** ص ٩٥ (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف)، **تهذيب اللغة** ١٦٩/٢، **تاج العروس** ٢٠/ ٣٨٢ (تبع).
(cxxxviii) **المذكر والمؤنث**: ٢٨٣/٢.
(cxxxix) **جامع البيان**: ١٥٠/١٩.
(cxl) **تفسير القرآن العظيم**: ٢١٧/٦.
(cxli) **الجامع لأحكام القرآن**: ٢٢٠/١٤.
(cxlii) **انظر:جامع البيان** ١٤٩/١٧،**معاني القرآن وإعرابه** ٢٨/٤،**معاني القرآن للنحاس** ٤٩٥/٤،**الكشف والبيان** ٦٤/٧.
(cxliii) **روح المعاني**: ٢٨٢/٩.
(cxliv) روي في أسباب نزول الآية أخبار كثيرة، اتفقت كلها على أنها نزلت في طُعْمَةَ بن أُبَيْرِق، على خلاف فيما وقع منه، قال الفخر الرازي: إنّ طعمة سرق درعًا، ورمى واحدًا من اليهود بسرقتها، ولما اشتدت الخصومة بين قومه وبين قوم اليهودي جاء قوم طعمة إلى النبي ﷺ ليَعْذِروا صاحبَهم، وطلبوا منه أن يعينهم على مقصودهم، وأن يلحق الخيانة باليهودي، فَهَمَّ الرسول ﷺ بذلك فنزلت الآية. انظر: مفاتيح الغيب ٢١١/١١.
(cxlv) انظر: **تفسير مقاتل بن سليمان**: ١٣٢/٥، **جامع البيان** ٤٦٨/٧، **بحر العلوم** ٣٣٨/١.
(cxlvi) وفيه اختلاف بين العلماء حيث يجعله أبو حيان جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه. وقيل هو اسم جمع، وهو مذهب ابن السراج والسهيلي والأستراباذي وغيرهم. انظر: **الأصول في النحو** ١٧٤/١، **نتائج الفكر في النَّحو** ١٣١، **البحر المحيط في التفسير** ٢٦٦/٦، **الدر المصون** ٤٧٤/٦.
(cxlvii) **معاني القرآن للفراء**: ٤٣٥/١.
(cxlviii) **بحر العلوم**: ١٩٠/٢، وانظر: **زاد المسير** ٤/ ٢١٤، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ١٧٦.
(cxlix) الفيروزآبادي: **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**: ١٩٦.
(cl) **النكت والعيون**: ٣٠/٣.
(cli) **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: ٣٢٢/٣.
(clii) **تفسير مقاتل بن سليمان**: ٣٣١/٢.
(cliii) **تفسير السمعاني**: ٢٥/٣.
(cliv) **الكشاف**: ٤٦٢/٢.
(clv) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ١٦١/٣.
(clvi) انظر: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** ١٠٦/٢.
(clvii) انظر: **لباب التأويل في معاني التنزيل**: ٥٢٥/٢.

(clviii) انظر: **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**: ٣١٢/٨.
(clix) انظر: **البحر المحيط في التفسير**: ٢٦٦/٦.
(clx) **بحر العلوم**: ١٩٠/٢.
(clxi) محمد رشيد رضا: **تفسير المنار**: ٢٤٠/١٢.
(clxii) انظر: السابق نفسه.
(clxiii) فاضل السامرائي: **معاني الأبنية** ١٢٤.
(clxiv) انظر: **التصريح بمضمون التوضيح** ٤٤٩/٢، **حاشية الصبان** ٣٩/١.
(clxv) انظر: **جامع الدروس العربية** ٢٤٣/٢، محمد عبد العزيز النجار: **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ٢٣/٢.
(clxvi) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ٢٢٥.
(clxvii) انظر: **معالم التنزيل في تفسير القرآن** ٢٦٨/٤، **اللباب في علوم الكتاب** ٥٥٨/١٧.
(clxviii) انظر: **معاني القرآن للفراء** ٧٣/٣، **بحر العلوم** ٣٢٩/٣، **الكشف والبيان** ٨٩/٩، **التفسير البسيط** ٣٦٧/٢٠.
(clxix) انظر: **التحرير والتنوير** ٢٦٣/٢٦.
(clxx) السابق نفسه.
(clxxi) **معاني القرآن وإعرابه**٢٠٨/١.
(clxxii) **جامع البيان** ٤٥٢/١٨.
(clxxiii) **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** ٤/١٥.
(clxxiv) انظر: **تأويلات أهل السنة** ٥٥٠/٣.
(clxxv) انظر: **جامع البيان** ٥٥٥/٨، **زاد المسير** ٥٦٥/١، **الجامع لأحكام القرآن** ٢٣٨/٦.
(clxxvi) انظر: **الكشف والبيان** ٨٧/٤، **معالم التنزيل في تفسير القرآن** ٧٦/٣، **لباب التأويل** ٥٩/٢، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ١٣٥/٢.

المصادر والمراجع :

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبو بكر بن محمد الجرجاويّ (ت:٩٠٥هـ)، ***التصريح بمضمون التوضيح في النحو***، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الآلوسي، أبو الفضل محمود (ت:١٢٧٠هـ)، ***روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني***، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الأنباري، أبو البركات أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين***، (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت:٣٢٨هـ)، ***المذكر والمؤنث***، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- برجشتراسر، جوتهلف (ت: ١٣٥٢هـ)، ***التطور النحوي للغة العربية***، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، (ط٢)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٤ه-١٩٩٤م.

- البلالي، عبد الحميد جاسم أحمد، ***البيان في مداخل الشيطان***، (ط٦)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- البيضاوي، أبو سعيد (ت:٦٨٥هـ)، ***أنوار التنزيل وأسرار التأويل***. تحقيق محمد المرعشلي، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت:٤٢٩هـ)، ***الجواهر الحسان في تفسير القرآن***، تحقيق محمد علي معوض وآخرون، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الثعلبي، أبو إسحاق (ت:٤٣٧هـ)، ***الكشف والبيان***، تحقيق الإمام ابن عاشور، (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح (ت:٣٩٢هـ):
  - ***اللمع في العربية***، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.
  - ***المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح***، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٩م.
  - ***الخصائص***، (ط٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).
- حسن، عباس (ت:١٣٩٨هـ)، ***النحو الوافي***، (ط٥)، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).
- حقي، إسماعيل (ت:١١٢٧هـ)، ***روح البيان***، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ):
  - ***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل***، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، (ط١)، دمشق، دار القلم، ١٩٩٧م.
  - ***البحر المحيط في التفسير***، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الخازن، أبو الحسن (ت:٧٤١هـ)، ***لباب التأويل في معاني التنزيل***، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، ***إعراب القراءات السبع وعللها***، (ط١)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت:٦٠٤هـ)، ***مفاتيح الغيب***، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت:٣١١هـ)، ***معاني القرآن وإعرابه***، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (ط١)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت:٣٣٧هـ)، ***الإيضاح في علل النحو***، تحقيق الدكتور مازن المبارك، (ط٥)، بيروت، دار النفائس، ١٩٨٦م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت:٧٩٤هـ)، ***البحر المحيط في أصول الفقه***، (ط١)، دار الكتبي، ١٩٩٤م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت:٥٣٨ه)، ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***،تحقيق عبد الرازق المهدي، بيروت،دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- ابن زنجلة، أبو زرعة (ت:٤٠٣ه)، ***حجة القراءات***، تحقيق سعيد الأفغاني، (ط٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.

- السامرائي، فاضل صالح:
  - ***قبسات من البيان القرآني***، (ط١)، الأردن، دار ابن كثير، ٢٠١٣م.
  - ***معاني الأبنية***، (ط٢)، الأردن، دار عمار، ٢٠٠٧م.
  - ***معاني النحو***، (ط١)، الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٠م.
- السامرائي، محمد فاضل صالح، ***دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل (دراسة بيانية في القرآن الكريم)***، (ط١)، دار ابن كثير، ٢٠١٦م.
- السمعاني، أبو المظفر (ت:٤٨٩هـ)، ***تفسير السمعاني***، تحقيق ياسر بن إبراهيم وآخرون، (ط١)، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٧م.
- السمين، أحمد بن يوسف الحلبي (ت:٧٥٦هـ)، ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون***، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، (ط١)، دمشق، دار القلم، ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ)، ***الكتاب***، تحقيق عبد السلام هارون، (ط١)، بيروت، دار الجيل، (د.ت).
- الشوكاني، محمد بن علي (ت:١٢٥٠هـ)، ***فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير***، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٠م.
- الصبان، محمد بن علي (ت:١٢٠٦هـ) ***حاشية الصبان على شرح الأشموني***، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، ***جامع البيان في تأويل القرآن***، تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
- ابن عثيمين، محمد بن صالح (ت:١٤٢١هـ)، ***تفسير القرآن الكريم***، (ط١)، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت:٥٤٢هـ)، ***المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت:٢٠٧هـ)، ***معاني القرآن***، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت:٦٧١هـ)، ***الجامع لأحكام القرآن***، تحقيق هشام سمير النجاري، الرياض، دار عالم الكتب، ٢٠٠٣م.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت:٧٤٤هـ)، ***تفسير القرآن العظيم***، تحقيق حكمت بن بشير بن ياسين، الرياض، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله(ت:٦٧٢هـ)، ***شرح التسهيل***، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت:٢٨٥هـ)، ***المقتضب***، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٩م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ***شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب***، تحقيق عبد الغني الدقر، سوريا، الشركة المتحدة للتوزيع، (د.ت).

- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت:٣٨١هـ)، ***علل النحو***، تحقيق محمود جاسم، الرياض، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، موفق الدين (ت:٦٤٣هـ)، ***شرح المفصل***، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.